

مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية العدد الثالث

Journal of Studies in Islamic Finance and Development

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية عن
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية و التنمية المستدامة





المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية و التنمية المستدامة



مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية

العدد الثالث

Journal of Studies in Islamic Finance and Development

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية عن
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية و التنمية المستدامة

جوان 2021 المجلد 02 العدد 01 الفهرس

الصفحة

اسم ولقب الباحث

العنوان

- 03 د. توفيق بيج
تعثر الصكوك و أثره على السوق المالي
بماليزيا
- 17 د. أشرف محمد دوابه
التوريق (التصكيك) والحوكمة الرشيدة
- 46 د. بن علقمة مليكة
دراسة مقارنة بين هيكله عمليات
التصكيك الإسلامي وعمليات التوريق
التقليدي
- 76 د. سميرة مشراوي
الجوانب الشرعية في الصكوك الإسلامية
- 92 د. لجلال محفوظ رضا.
الإطار التنظيمي للشركة ذات الغرض
الخاص
- 108 د. العمري صفية
د. الجوزي جميلة
تأثير إصدارات الصكوك الإسلامية على
كفاءة أداء سوق رأس المال الماليزي
دراسة قياسية (2004-2019)
- 131 د. سامي مباركي
د. نادية العقون
الصكوك الإسلامية البديل لتحقيق
التنوع الاقتصادي والتصدي للأزمات
النفطية في الجزائر





رئيس التحرير:
الدكتور محمد فلاق

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى أهله وصحبه أجمعين، يسر هيئة تحرير «دراسات في المالية الإسلامية والتنمية» بالمركز الجامعي مرسلبي عبد الله-تيزازة أن تضع بين أيدي قرائها العدد الثالث من المجلد 02، جوان 2021م الموافق لشهر شوال 1442هـ، والذي تضمن مجموعة من البحوث تناولت أحد أبرز الأدوات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات ألا وهي الصكوك الإسلامية. وقد حرصنا على أن تكون المواضيع شاملة لكي تغطي معظم جوانب الصكوك الإسلامية، حيث بدئنا العدد ببحث كتوطئة يجعل القارئ يتصور ويدرك أهم مشاكل الصكوك الإسلامية وأسباب تعثرها من أجل تكوين فكرة شاملة عن ما انتهت إليه الصناعة المالية للتصكيك الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي، وماليزيا، واشتمل هذا العدد على بحثين آخرين حاول الباحثان فيهما بيان أهم الفروق بين التوريق التقليدي والصكوك الإسلامية من حيث المفهوم والخطوات والآليات وأهم إشكالاته. ومن أجل تعميق هذا الإدراك وزيادة توضيح عملية التصكيك أردفنا البحثين السابقين ببحثين آخرين اعتنى أحدهما بإبراز الجوانب الشرعية عن طريق نقل أهم قرارات وفتاوى الصكوك من بداية خطوات الإصدار إلى عملية التداول، فألى عملية إطفاء الصكوك الإسلامية. وبحث آخر تناول بعض الجوانب القانونية لشركة ذات الغرض الخاص باعتبارها وسيط التصكيك. وختمنا هذا العدد ببحثين تطرقا إلى بيان الأهمية الاقتصادية للتصكيك، فتناول البحث ما قبل الأخير أثر الصكوك في كفاءة أداء سوق رأس المال بين (2019-2004م) وأشار البحث الأخير إلى أهمية الصكوك الإسلامية كبديل ومورد مهم في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر.

الصكوك الإسلامية البديل لتحقيق التنوع الاقتصادي والتصدي للأزمات النفطية في الجزائر Alternative Islamic sukuk to achieve economic deversification and address the oil crises in algeria

د. نادية العقون
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة 1، الجزائر
البريد الإلكتروني: laggounnadia1@gmail.com

د. سامي مباركي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة 1، الجزائر
البريد الإلكتروني: sami.mebarkiusma@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/01

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في دعم التوجه الجديد نحو تنوع الاقتصاد وتوفير التمويل اللازم للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسمح بعلاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وامتصاص آثار الصدمات النفطية، الناتجة عن انهيار أسعار النفط والاعتماد المطلق على إيرادات المحروقات في تمويل التنمية.

وقد تم التوصل إلى أن التقلبات في أسعار النفط والتراجع في إيرادات المحروقات تعتبر سببا مباشرا في الانقطاعات المستمرة في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، وأن الصكوك الإسلامية، ومنها صكوك البترول، تعتبر الحل الأمثل لمواجهة تراجع مداخيل البلاد، وبديلا ناجحا لمصادر التمويل التقليدية، من شأنه تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد حقيقي متنوع بعيدا عن قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: صكوك الإسلامية، أزمات النفط، تنوع اقتصادي، صكوك البترول.

Abstract

This study aimed to highlight the extent of the contribution of Islamic sukuk in supporting the new trend towards diversifying the economy and providing the necessary funding for the advancement of various economic sectors, allowing for the treatment of structural imbalances that the national economy suffers from, and absorbing the effects of oil shocks resulting from the collapse of oil prices and the absolute dependence on hydrocarbon revenues in development finance.

It was concluded that fluctuations in oil prices and the decline in fuel revenues are a direct cause of continuous interruptions in the path of economic development in Algeria, and that Islamic sukuk, including petroleum sukuk, are the best solution

to confront the decline in the country's income, and a successful alternative to traditional sources of financing. Achieving real and sustainable economic development, and the shift from a rentier economy to a diversified real economy away from the hydrocarbon sector.

Key words: Islamic instruments; Oil crises; Economic diversification; Petroleum instruments.

مقدمة

دفعت الانهيارات في أسعار النفط وتبعاتها السلبية على اقتصاديات البلدان النفطية ومن بينها الجزائر، إلى العمل على تنوع اقتصاداتها بما يسمح بتنوع مصادر الحصول على الدخل والتخلص من هيمنة قطاع النفط وإيراداته المتقلبة، الأمر الذي يضع متخذي القرار في هذه البلدان أمام تحد كبير يلزمهم بالبحث عن مصادر تمويل بديلة ومستدامة، تسمح بتمويل مختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وتخفف من حدة الصدمات النفطية التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل التطور الهائل في تقنيات وأدوات التمويل الإسلامي التي جاءت كرد فعل لعزوف فئة واسعة من أفراد المجتمع عن المعاملات المالية الربوية.

وفي خضم هذا التوجه الجديد حظيت الصكوك الإسلامية، باعتبارها أدوات مالية واعدة عرفت نجاحا باهرا في كثير من دول العالم، بأهمية كبيرة كبديل شرعي ناجح للأدوات المالية التقليدية القائمة على الفائدة الربوية، وفرصة ذهبية للبلدان الريعية تسمح بتعبئة مدخرات الأفراد العاطلة، بما يساهم في إنعاش الاقتصاد ويضمن استمرار عملية التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي، ومن ثم تنوع مصادر الدخل والنقد الاجنبي واكتساب المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول وتفاذي الجوء إلى الاقتراض الخارجي أو الإصدار النقدي الجديد.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم لتحقيق التنوع الاقتصادي وتجنب البلدان النفطية وعلى رأسها الجزائر الوقوع في أزمات اقتصادية ناتجة عن التقلبات في أسعار النفط؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر عائدات المحروقات المصدر الأساسي لتمويل التنمية في الجزائر؛
- تعتبر هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد الوطني والتقلبات الحادة في أسعار النفط السبب الرئيسي لكل الأزمات والاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري؟
- تشكل الصكوك الإسلامية أهم البدائل التمويلية التي تسمح بتحقيق التنوع الاقتصادي والتخفيف من آثار الصدمات النفطية؛

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الوضع الخطير والحساس الذي تمر به الاقتصاد الجزائري جراء الانهيار في أسعار النفط والذي يميزه العجز الحاد في ميزان المدفوعات، العجز في الموازنة العامة، التراجع الكبير في حجم الاحتياطيات الأجنبية، التراجع في معدلات النمو الاقتصادي ... في ظل فشل كل الاستراتيجيات والإجراءات التي كانت تهدف إلى تنوع الاقتصاد الوطني، وهو ما يلزمها بالبحث عن مصادر تمويلية مستحدثة تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في ظل حتمية التنوع الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- إبراز مدى تأثير الأزمات النفطية على مصادر تمويل الاقتصاد وعلى بعض المؤشرات الاقتصادية؛
- إبراز دور الصكوك الإسلامية في حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل المشاريع التنموية بما يحقق التنوع الاقتصادي ويحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر؛
- إبراز أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر، وأهم الحلول الممكنة لإرساء هذه الصناعة.

منهجية البحث:

قصد معالجة موضوع البحث واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول الإطار النظري والمفاهيمي لكل من التنوع الاقتصادي والصكوك الإسلامية، ومحاولة إبراز مدى إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة.

وللإجابة على إشكالية وتحقيق أهدافه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالي:

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحه.

ثانياً: الصكوك الإسلامية، مفهومها ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الأزمات النفطية وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

رابعاً: الصكوك الإسلامية البديل لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل حتمية التنوع الاقتصادي.

خامساً: التحديات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وأهم الحلول الممكنة لإرسائها.

أولاً مفهوم التنوع الاقتصادي، أهدافه وعوامل نجاحه

1. مفهوم التنوع الاقتصادي

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه: «أنه حتمية تنموية الغرض منها هو التندنية من المخاطر المالية والاقتصادية، وذلك من خلال تحسين الدخول عن طريق خلق العديد من الأسواق بدلا من الاعتماد على قطاع واحد، حيث أن التنوع يمكن أن يمنح الربحية للسياسة المالية وذلك بإمكانية تعدد مصادرها» (طيب و قداري أحمد، 2020، ص 2).

وبعبارة أخرى يعرف التنوع الاقتصادي بأنه: «سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، أي أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية. ومن هذا المنطلق فإن التنوع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات. (سويح و بن طيرش ، 2017، ص 218)

2. أهداف التنوع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي فيما يلي (سويح و بن طيرش ، 2017، ص 219):

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛

- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللقدر الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛

- تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين.

فنموذج النمو السائد في الجزائر شأنها شأن باقي البلدان الريفية هو نموذج قائم على الاستخراج والاستقطاع وإعادة التوزيع، يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي. فالمشكلة الموروثة في نماذج نمو الاقتصادات الريفية هي أن قلة تشارك في الإنتاج، وقلة تقتسم الربح أيضا. وفي ظل غياب التصنيع والتنوع، أصبح الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة توزيع الربح من خلال الدولة المرتبطة بالنظام السياسي والعقد الاجتماعي فيها (الخاطر، 2015، ص 27). وعليه، ولبلوغ هدف التنوع الاقتصادي تبنت الجزائر عدة برامج واستراتيجيات في إطار سعيها للتحويل من الاقتصاد الريفي القائم على الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ومعالجة الاختلالات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، والتحول نحو اقتصاد حقيقي متنوع وذلك بتنوع السياسات الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءتها وفعاليتها في الدفع بعجلة التنمية، حيث إن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة تؤدي إلى التقليل وتوزيع المخاطر (عايدة و نور الدين، 2019، ص 2). ويرجع هذا التوجه بالخصوص إلى (سويح و بن طيرش، 2017، ص 208):

- خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية في السنوات القادمة؛

- التغيرات في سوق الطاقة بسبب تخمة المعروض في الأسواق العالمية والزيادة السريعة في إنتاج النفط

في الولايات المتحدة الأمريكية والصراعات السياسية... وظهور البدائل كالنفط والغاز الصخري...إخ؛

- نمو الاستهلاك من النفط والغاز المحليين وهو ارتفاع مطرد ومتزايد بسبب النمو الديمغرافي ونمط

التنمية..إلخ.

لكن ولأن الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج ترتبط مباشرة بإيرادات الخزينة العامة والتي تعتمد

على أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية وهو ما يشكل ضغطا على الميزانية المخصصة لتمويل هذه البرامج التنموية ويعرض الجزائر أزمة اقتصادية. فالجزائر، رغم سعيها لتنوع الاقتصاد، إلا أنها لم تنجح في اتخاذ الخطوات وتبني الإجراءات الكافية في أوقات الطفرات، والتي من شأنها تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يعتمد على العمل والإنتاج وتنوع الأنشطة الاقتصادية، الصادرات ومصادر الدخل، واستغلال الإيرادات النفطية في تحقيق نمو قابل للاستمرار (الخاطر، 2015، ص 27). وهو ما يتطلب وضع استراتيجية حقيقية لتنوع الاقتصاد خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية، من خلال البحث عن مصادر تمويل بديلة ومستدامة تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية.

3. عوامل نجاح عملية التنوع الاقتصادي

هناك عدة عوامل لنجاح عملية التنوع نحصنها فيما يلي (الخاطر، 2015، ص. ص 41-28):

- إصلاح هيكل السياسات الاقتصادية الكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأجل المتوسط، ودعم التنافسية والتنوع في الأجل الطويل؛
- بناء رأس المال البشري اللازم لانطلاق عملية تنوع ناجحة؛
- إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية؛
- إصلاح القطاع الخاص والحد من تركيز الأسواق والثروة فيه، من خلال خلق قطاع خاص تنافسي متنوع بعيد عن تدوير الربح، ويسهم في بناء اقتصادي معرفي، وفي التطور التكنولوجي، وفي خلق فرص عمل لمواطنين؛
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على أساس مبدأ التصنيع من أجل التنوع لخلق قطاع صناعات تصديرية ومحفزة للنمو في الأجل الطويل.

ثانيا: الصكوك الإسلامية، مفهومها ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

1. تعريف الصكوك الإسلامية وخصائصها

الصكوك جمع (صك) وهي كلمة فارسية معربة، وتعني شهادة أو وثيقة أو مستند. وقد تنوعت التعاريف في تحديد المعنى الحقيقي والعملي للصكوك الإسلامية، حيث عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التصكيك الإسلامي بأنه: «إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم

إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه» (درغال، 2017، ص 83).

كما تعرف الصكوك بأنها: «شهادات أو وثائق متساوية القيمة، اسمية أو لحاملها، تمثل حقوق ملكية شائعة ومشروعة في أصول أو اعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، او خليطا من ذلك، قابلة للتداول بشروط معينة. يشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها» (يوسف، 2014، ص 45).

وتعرف أيضا الصكوك الإسلامية على أنها: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في موجودات معينة ومباحة شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية» (كمال، 2019، ص.ص 39-40).

فالصكوك المالية الإسلامية هي أدوات لتمويل الاستثمار وفق صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، حيث يدر هذا الصك مردود مالي يمثل عائد الصك، ويكون حامل الصك مالكا للحصة التي يمثلها هذا الصك في الأعيان المالية أو في رأس مال المشروع الذي يقام بقيمة هذه الصكوك، ويعتبر الصك قابلا للتداول بالبيع والشراء بحسب الشروط والضوابط الشرعية، والفارق بينه وبين السند التقليدي أن لا ربح مضمون فيه (محارب، 2011، ص 234).

ويتضح الفرق بين الصكوك الإسلامية والصكوك التقليدية في أن الصكوك الإسلامية تقوم على أصول موجودة لا على ديون، كما أنه يراعى فيها المواصفات والمعايير والضوابط الشرعية وتمثل حصصا شائعة في العين، أما الصكوك التقليدية، فإنها تتناول الديون والرهنات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصكوك تقوم على أصول موجودة يجوز تداولها كصكوك الإجارة والمضاربة والمشاركة بينما لا يجوز تداول الصكوك التي تمثل ديونا في الذمة كصكوك المرابحة والإستصناع والسلم لأن بيع الديون لا يجوز في الشريعة الإسلامية. كما أن الصكوك الإسلامية يشارك مالكيها في الربح والخسارة، وتتميز بانخفاض مخاطرها مقارنة بالصكوك التقليدية، وتسمح بالوقاية من التقلبات، وهي بمثابة حلول مبتكرة لإشكالية التمويل التي يصعب حلها بالأدوات التقليدية.

وتتفق الصكوك وأسهم الشركات المساهمة في أن كلا منها شركة تتكون بطريقة يحددها القانون، برأسمال مقسم إلى أجزاء متساوية ويسمى كل منها سهما أو صكا ويكتتب فيه دون الحاجة إلى توفير الثقة الشخصية بين المكتتبين في الأسهم وذلك لتحقيق غرض معين. ولكن تختلف الصكوك عن الأسهم في أن صاحب السهم له حق المشاركة في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة، أما صاحب الصك فليس

له حق المشاركة في الإدارة (كمال، 2019، ص 37).

وتتميز الصكوك بالخصائص التالية (يوسف، 2014، ص ص 244-243):

- الصك وثيقة تثبت الحق لصاحبها في ملكية بالاشتراك مع الغير؛

- لكل صك قيمة مالية محددة مسجلة عليه؛

- تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك، ولهذا يخضع التصرف في الصك لأحكام التصرف في المشاع في الفقه الإسلامي؛

- يمثل الصك نصيباً شائعاً في موجودات وحقوق المشروع وديونه التي عليه للغير، ولهذا، فإن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان والحقوق؛

- شروط التعاقد تحددها وثيقة إصدار الصك، وهي تشمل على البيانات والمعلومات المطلوبة شرعاً في التعاقد؛

- هناك علاقات تنشأ بالتعامل بالصكوك بين الأطراف، فتوجد علاقة بين حامل الصك وغيره من حملة الصكوك، وهذه علاقة بين الشركاء في ملك واحد، وعلاقة بين حملة الصكوك والجهة المصدرة له، وهي علاقة رب مال بمضارب وليست علاقة دائن بمدين؛

- الصكوك المالية الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل، أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات.

- تحظى الصكوك الإسلامية بتصنيف ائتماني جيد، إذ أنها تخضع لضوابط هيئات شرعية تضم علماء دين يضمنون ألا تمر بعمليات توريق للدين تعترضها مخاطر مشابهة لأزمة القروض العقارية الرديئة في الولايات المتحدة الأمريكية (الزهرى، 2017، ص 60).

2. أهمية الصكوك الإسلامية وأهدافها

تعتبر الصكوك صيحة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وآلية تمويلية تعد من أهم مخرجات الفكر الاقتصادي الإسلامي في المعاملات التجارية، كما أنها تعد بديلاً عن السندات التي تعد ربا غير جائز في الفقه الإسلامي (كمال، 2019، ص 13). ولقد كان التميز في هذا المجال من نصيب دولة ماليزيا التي أطلقت أول إصدار لها في عام 1995 لتحذو حذوها باقي دول المعمورة (اوبها، 2018، ص 44). وتتجلى أهمية الصكوك في (كمال، 2019، ص ص 44-45):

- تساهم في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ريويا؛

- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛

- تتيح للحكومات والشركات الحصول على تمويلات مشروعة تساعدها في التوسع في نشاطها، وتغطية جزء هام من عجز الموازنة بشكل غير مباشر عن طريق زيادة الاستثمارات في الموازنة الاستثمارية؛

- تغني الحكومات عن الاقتراض الربوي المثقل بالفائدة من البنوك الأجنبية، وهو الأمر الذي قد يعرضها للتبعية السياسية أو للاستغلال الاقتصادي الجائر من قبل الجهات المقرضة (يوسف، 2014، ص 48).

- بديل شرعي لشهادات الاستثمار والسندات. كما أن الصكوك كانت البوابة للدخول للسوق الأوروبية، حيث انتشر إصدار الصكوك كأداة استثمار في السوق الأوروبي مثل بريطانيا وألمانيا بعد الازمة العالمية

بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك يبين أهمية الصكوك كبديل عن أدوات الدين.

- تلعب الصكوك الإسلامية دورا كبيرا في تدعيم وتطوير سوق الأوراق المالية من خلال إضافة كمية ونوعية جديدة من الأوراق المالية وإدراج الشركات في سوق الأوراق المالية من خلال تعاملها في الصكوك الإسلامية.

- توفير السيولة اللازمة من خلال تشجيع واستقطاب المستثمرين الداخليين والخارجيين مما سيؤثر إيجابا على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني، فضلا عن إمكانية إدراجها وتداولها في السوق المالي واستخدامها كأداة للتحكم في السياسة النقدية (اوبها، 2018، ص 43).

وعموما، أصبح للصكوك الإسلامية دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو والتنمية، الأمر الذي أدى إلى انتشارها بشكل واسع في العالم، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية التي تضرب الاقتصاد العالمي، والتي بينت مدى هشاشة الاقتصاد الرأسمالي الربوي. وتعتبر الصكوك الإسلامية من أفضل أدوات جذب المدخرات وتجميع الأموال لتنمية رأس المال سواء كان بغرض الاستثمار أو تمويل المشروعات الاستثمارية والبنى التحتية (بوزيدي، بن عمر، و بن يحي، 2017، ص 1).

بناء على ما سبق، يمكن حصر أهداف عملية إصدار الصكوك الإسلامية في (ناصر و بن زيد، 2014، ص 11):
أ. الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشروع وتطويره، وذلك من خلال تحويل (تصكيك) موجودات الحكومات أو الشركات إلى وحدات تتمثل في صكوك، وعرضها في السوق لجذب مدخرات لتمويل

المشروعات خاصة منها طويلة الأجل.

ب. جمع رأس المال لتمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك بطرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع

3. أنواع الصكوك الإسلامية

تتعدد الصكوك الإسلامية باختلاف آليات إصدارها، التي تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية، لذلك فإنه يمكن تصنيف تلك الصكوك على النحو التالي (داودي و كردودي، 2014، ص ص 4-5):

- صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

- صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.

- صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

- صكوك الإجارة: هي صكوك ذات قيمة متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع أو خدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية.

- صكوك المشاركة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

- صكوك المضاربة: هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية رأس مال المضاربة، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه، أي أن صكوك المضاربة هي عبارة عن صكوك ملكية بأسماء مالكيها مقابل تقديمهم أموالا لصاحب المشروع من أجل إقامته وتشغيله، والحصول على نسبة مئوية في العقد من إجمالي النتيجة، وبالتالي فهي لا ترتبط بفوائد ثابتة.

- صكوك المزارعة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.
- صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.
- صكوك الوكالة: هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك وإدارتها.

4. دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي (ناصر و بن زيد، 2014، ص ص 11-12):

أ. تجميع وحشد الموارد المالية: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير وطويل الأجل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه. إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة لأنها لا تتعامل به أصلاً. كما أن الصكوك لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر بالتضخم إيجاباً، لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد الصكوك الممثلة لتلك الأصول.

ب. دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: تسمح الصكوك الإسلامية بتعبئة الموارد من جهة، وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية من جهة أخرى. حيث تنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الانشاءات والعقارات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية

انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة.

ج. دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية: الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام. فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الاعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة -بصفتها مستأجرا- بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية.

ثالثا: الأزمات النفطية وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

يمكن تصنيف الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في خانة الأزمات الهيكلية، حيث أن الملاحظ هو أن الاقتصاد الجزائري يتعرض لأزمات اقتصادية ناتجة أساسا عن التقلبات الحادة في أسعار النفط بما يترتب عنها من عجز في الموازنة العامة، عجز في ميزان المدفوعات تراجع في معدلات النمو الاقتصادي... إلخ، وكل ذلك نتيجة التراجع في إيرادات المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي والوحيد لتمويل التنمية الاقتصادية.

فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، والأزمات النفطية كظاهرة متجددة، تهدد الاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على جميع القرارات والمؤشرات الاقتصادية، الاستثمارية والتمويلية للحكومة، نظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط ومساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. فالثروة البترولية والغازية تشكل أكثر من 95% من صادرات الجزائر، وحوالي 62% من إيرادات الموازنة العامة، وهي المصدر الوحيد للاحتياجات الرسمية. وهو ما يعكس هشاشة الوضع الخارجي، حيث يؤدي حدوث الصدمات في أسعار النفط بين الحين والآخر، إلى تدهور التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد، وينعكس على عوائدها التي يوظف جزء كبير منها في تمويل التنمية وفي تغطية نفقاتها العامة. ولعل هذا ما يفسر سعي الجزائر الدائم نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لا تخضع لعوامل وظروف سوق النفط العالمية.

1. آثار تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف

يشير الجدول (1) التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية طوال فترة الدراسة، وخاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986.

الجدول (1): أثر الأزمات النفطية على سعر الصرف خلال الفترة (1985-2020)

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنوات
35,0	23,3	21,8	18,4	8,95	7,60	5,91	4,84	4,70	5,02	سعر الصرف (دج/دولار)
15,53	16,33	18,44	18,62	22,26	17,31	14,24	17,73	13,53	27,01	أسعار النفط (دولار/برميل)
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
72,0	77,3	79,6	77,2	75,2	66,5	58,73	57,70	54,74	47,66	سعر الصرف (دج/دولار)
36,05	28,1	24,36	23,12	27,6	17,44	12,28	18,86	20,29	16,86	أسعار النفط (دولار/برميل)
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
80,5	79,3	77,5	72,9	74,3	72,6	64,58	69,29	72,64	73,27	سعر الصرف(دج/دولار)
96,29	105,94	109,55	107,4	77,4	60,86	94,1	69,04	61	50,59	أسعار النفط(دولار/برميل)
				2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
				132,30	119,35	116,62	110,96	109,47	100,69	سعر الصرف(دج/دولار)
				*45	62,4	71,3	54	45	53	أسعار النفط(دولار/برميل)

المصدر: * قيم متوقعة.

- بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz/index.php>

- تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2002-2017.

OPEC oil price annually 1960-2019». (Jan 2, 2020). consulté le 16/08/2020 sur: <https://www>

/statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960

كما نلاحظ أيضا أن الانهيار الحاد في مداخل البلاد من العملة الصعبة الناجم عن انهيار أسعار المحروقات في جوان 2014، أدى إلى تراجع كبير ومستمر في قيمة العملة الوطنية، حيث أن الجزائر غالبا ما تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة كإجراء حتمي لاحتواء آثار صدمات أسعار النفط.

2. أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية

يتكون الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية من المحروقات مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية. فإذا تدهورت أسعار المحروقات فإن الدولة قد تضطر إلى تقليص الواردات ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وتنشيط صادراتها عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات دون زيادة في الصادرات ومن ثم تفاقم العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري.

الجدول (2): تطور أرصدة ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة (1985-2019)

(مليار دولار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الاحتياطيات	2,81	1,66	1,64	0,9	0,85	0,72	1,48	1,45	1,47	2,67
رصيد ميزان المدفوعات	-	-	-	-1,272	-0,366	-0,22	0,5	0,23	-0,01	-4,38
رصيد الميزان التجاري	4,22	0,18	2,41	0,946	1,162	3,11	4,67	3,21	2,42	-0,26
رصيد الحساب الجاري	1,01	-2,23	0,14	-2,03	-1,08	1,35	2,39	1,29	0,8	-1,84
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الاحتياطيات	2,00	4,23	8,04	6,84	4,52	12,02	18,08	23,23	33,12	43,24
رصيد ميزان المدفوعات	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25
رصيد الميزان التجاري	0,16	4,13	5,69	1,51	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
رصيد الحساب الجاري	-2,24	1,24	3,46	-0,9	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الاحتياطيات	56,30	77,91	110,31	143,24	149,04	162,61	182,82	191,29	194,71	179,61
رصيد ميزان المدفوعات	16,94	17,33	29,5	36,9	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88
رصيد الميزان التجاري	26,47	34,06	34,24	32,94	-0,8	11,32	20,2	17,51	5,89	-3,65
رصيد الحساب الجاري	21,18	28,92	30,35	33,95	0,43	12,22	17,6	12,09	1,18	-9,26
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020				
إجمالي الاحتياطيات	144,67	114,39	97,61	80,22	63,29					
رصيد ميزان المدفوعات	-27,53	-26,03	-21,76	15,82	17,2					
رصيد الميزان التجاري	-22,16	-22,69	-17,7	-11,67	-11,74					
رصيد الحساب الجاري	-27,03	-26,20	-22,05	-	-					

المصدر: - بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>،

- تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2002-2017.

يظهر من خلال الجدول رقم (2) أن الجزائر عانت من العديد من الاختلالات في ميزان المدفوعات لعل أشدها كان بعد سنة 1986 اثر الانهيار في أسعار النفط، حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة (1,272) مليار دولار مقابل احتياطيات لا تتعدى 0,9 مليار دولار سنة 1988. لتستمر الأزمة طوال النصف الأول من التسعينيات وتعمق أكثر سنتي 1994 و 1995، حيث أن حجم الاحتياطيات لم يكن يسمح حتى بتغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وهو ما يعتبر أزمة حقيقية تطلبت إجراء إصلاحات عميقة في هيكل الاقتصاد الجزائري.

ومع انهيار أسعار النفط سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا بمقدار (5,88) مليار دولار خلال نفس السنة. وقد استمر العجز خلال السنوات التالية، متزامنا مع التراجع الكبير في الاحتياطيات من العملة الصعبة وفي قيمة العملة.

3. انعكاسات الأزمات النفطية على معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي:

إن التراجع في أسعار النفط يؤثر سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، وتراجع الإنفاق العام وتقلص المشاريع الاستثمارية، وبالتالي التراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العمالة. أي أن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش (عزاوي، و سايج، 2008، ص 7). كما يترتب أيضا عن انخفاض أسعار النفط تراجع إيرادات الدولة ومداخيلها من العملة الصعبة ومن ثم تراجع قدرتها على تغطية وارداتها كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (3).

الجدول (3): انعكاسات الأزمات النفطية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج المحلي الإجمالي (%)	0,8	3	6,4	5,4	5,6	3,7	0,4	-0,7	-1	4,4
الاحتياطيات بالأشهر من الواردات	5,82	4,64	4,01	3,45	2,79	4,24	3,91	5,17	3,61	3,14
سنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي (%)	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,09	1,1	5,1	3,2
الاحتياطيات بالأشهر من الواردات	2,6	3,9	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56	4,48
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (%)	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6
الاحتياطيات بالأشهر من الواردات	12,2	18,1	19,1	24,34	23,72	27,87	36,66	39,93	32,07	33,79
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (%)	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,4	0,8
الاحتياطيات بالأشهر من الواردات	36,78	34,8	34,30	32,78	28,19	25,85	22,57	19,36	-	-

المصدر: بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

4. انعكاس الأزمات النفطية على رصيد الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية، والذي تعود أسبابه بشكل أساسي إلى ضعف إيرادات الدولة ومحدوديتها مقابل التزايد المستمر في النفقات العامة، وقد تعمق العجز أكثر مع البدء في إنجاز وتنفيذ المخططات التنموية بمبالغ ضخمة، مقابل التراجع في الإيرادات وخاصة سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول خلال نفس الفترة، وقد تم تغطية العجز في الموازنة الذي تم تسجيله خلال هذه الفترة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات (عايدة و نور الدين، 2019، ص 7).

الجدول (4): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) (مليار دينار)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
رصيد الموازنة	15,75	21,7	1,80	3,86 -	9,76	6	-12,12	10,99 -	-26,20	-8,10
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد الموازنة	-5,01	10	-74,3	-168,3	-139,6	-148,3	-99,4	-64,71	-140,7	-161,5

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الموازنة	14,66	-48,9	-102,1	335,7 -	-392	-673,2	-1872,1 -	2115,5 -	-2119,2	-2295,8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الموازنة	-3387,5	-5074,2	-4276,4	3059,8 -	-3437,9	-3801,0	-3236,7	-1247,7	-2203,3	-2049,2

المصدر: قوانين المالية للسنوات (1980-2020).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن الموازنة العامة قد سجلت عجزا سنويا متواصلا انطلاقا من النصف الثاني من الثمانينيات تزامنا مع انهيار أسعار النفط سنة 1986، ليستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2019.

5. انعكاسات الأزمة على الدين الخارجي

عرفت الجزائر مشكلة المديونية مع بداية الثمانينيات وتفاقت أكثر اثر أزمة انهيار انخفاض أسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بموجب برامج الإصلاح والانعاش الاقتصادي.

الجدول (5): تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (1980-2018) (مليار دولار)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الخارجي	19,363	18,370	17,639	16,367	15	18,26	22,649	24,44	26,1	27,24
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدين الخارجي	28,15	28,48	27,35	26,27	30,24	33,05	33,65	30,9	30,69	28,20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الخارجي	25,46	22,75	23,05	23,77	22,42	17,09	5,91	6,13	6,24	7,42
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الدين الخارجي	7,26	6,06	5,51	5,24	5,52	4,67	5,46	5,70	5,71	

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

ولقد نجحت إعادة الجدولة والإصلاحات الاقتصادية في تسيير المديونية بشكل صارم تم تعزيزه بلجوء الجزائر في السنوات 2004-2006 إلى التسديد المسبق للمديونية نتيجة تحسن الوضعية المالية وتوفر صندوق ضبط الإيرادات على مبالغ ضخمة، بالإضافة إلى تحويل الديون إلى استثمارات، وذلك نتيجة

للحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها خلال الفترة (2010-2014)، وقد بلغ حجم الدين الخارجي 4.67 مليار دولار وهو أدنى مستوى له ليعاود الارتفاع سنة 2016.

إن استمرار انخفاض أسعار المحروقات يؤدي إلى تراجع عائدات الدولة وهو ما قد ينتهي بها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي في المدى المتوسط والطويل في ظل استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة. فالجباية البترولية تعتبر المورد الوحيد والأساسي لتمويل الصندوق، وقد عرف رصيد الصندوق ارتفاعا ابتداء من سنة 2001 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وابتداء من سنة 2013 حدث انخفاض محسوس في الصندوق وذلك نتيجة الدولة من اللجوء للصندوق لتغطية العجز المستمر في الميزانية (عايدة و نور الدين، 2019، ص ص 8-9).

رابعا: الصكوك الإسلامية البديل لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل حتمية التنوع الاقتصادي.

عاشت الجزائر أزمة مركبة سنة 2020، مرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، إلى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية. وتحت ضغط الأزمة المزدوجة اضطرت الحكومة إلى تقليص الانفاق الحكومي وتجميد عديد المشاريع. كما أقرت الحكومة قانون موازنة تكميلي بإجراءات تقشفية، لمواجهة تبعات انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في السوق الدولية (جبريل، 2021). وعليه تسعى الجزائر إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة، وفي هذا الإطار تتضمن الخطة إطلاق خدمات للتمويل الإسلامي لمحاولة اجتذاب أموال من السوق غير الرسمية لتعويض الهبوط في إيرادات الصادرات والعمل على تنوع الاقتصاد لتقليل اعتماده على النفط والغاز (العين الإخبارية، 2020).

1. الصكوك التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر للتحوط ضد مخاطر انهيار أسعار النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي:

تتمثل أهم أنواع الصكوك الإسلامية التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها لتنوع مصادر دخلها والخروج من أزمتها في (ناصر و بن زيد، 2014، ص ص 21-24):

1.1 صكوك المضاربة: توفر هذه الصكوك الموارد المالية التي تحتاج إليها الحكومات والشركات والأفراد الذين لديهم مشاريع إنتاجية ويرغبون في تنفيذها وليس لديهم رأس المال أو التمويل اللازم، ولكن مواردهم المالية تسمح لهم برد هذا التمويل وتملك المشروع في المستقبل.

فصكوك المضاربة تمثل أداة ممتازة لجذب وتدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة الاستثمار وإنشاء المشاريع الاستثمارية بجميع أنواعها وتطوير القائم منها بالإحلال والتجديد وإضافة خطوط إنتاج جديدة، على أن يتحمل المستثمرون حملة الصكوك مخاطر هذا الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة من أرباح المشروع حتى يقوم المضارب بتملكه دفعة واحدة أو على دفعات وذلك من حصته في الربح أو من موارده الخاصة.

2.1 صكوك الاستصناع: يعتبر صك الاستصناع أداة مالية متميزة لجلب أو توفير الموارد المالية للحكومات والشركات التي تحتاج إلى شراء سلع صناعية كالطائرات والسفن والمصانع والمعدات والآلات، أو إلى تمويل مشاريع البناء مثل المطارات والمجمعات الصناعية والسكنية، فهؤلاء يصدرون صكوكا تستخدم حصيلتها في تصنيع هذه السلع ثم تسلم بعد تصنيعها إلى مشتريها استصناعا ليدفع ثمنها على أقساط أو دفعة واحدة في المستقبل، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين تكلفة تصنيع السلعة وثن بيعها للمصدر، فحملة الصكوك يبيعون السلعة المصنعة إلى المصدر بثمان معين يدفع على أقساط، ثم يتفوقون مع من يقوم بالتصنيع بثمان يدفع له في مرحلة التصنيع.

3.1 الصكوك الصادرة على أساس عقد الوكالة في الاستثمار: تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك عرضا من مصدر الصك للجمهور أو فئة خاصة من الناس، كالبنوك والمؤسسات المالية، لاستثمار حصيلة الصكوك بصفته وكيلًا بأجرة محددة، في عملية استثمارية محددة أو في مشروع معين أو نشاط خاص أو مجموع الأنشطة التي يختارها الوكيل حسب المصلحة، فإذا قبل من وجه إليهم هذا العرض واكتتبوا في الصكوك الصادرة لتمويل هذه العملية أو ذلك المشروع أو النشاط انعقدت وكالة في الاستثمار بين مصدر الصك، بصفته وكيل استثمار، والمكتتبين فيه بصفتهم موكلين، وترتبت على هذه الوكالة آثارها الشرعية حسب شروط الوكالة واحكامها الشرعية التي يحددها عقد الوكالة في الاستثمار.

والذي يبدو أن صكوك الوكالة أداة متميزة لجذب وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل إنشاء المشاريع الإنتاجية أو تطوير المشاريع القائمة، ويتحمل حملة الصكوك مخاطرة مقابل استحقاقهم لعائد هذه المشروعات بعد خصم أجر الوكيل، والفرق بين صكوك المضاربة يتمثل في تحديد سلطات كل من المضارب والوكيل، فالأول سلطاته مطلقة في حدود عقد المضاربة ويستحق حصة من الربح، في حين يمكن تحديد سلطات الوكيل وهو يستحق أجرا محددًا مع إمكانية اشتراط حافز لكل منهما.

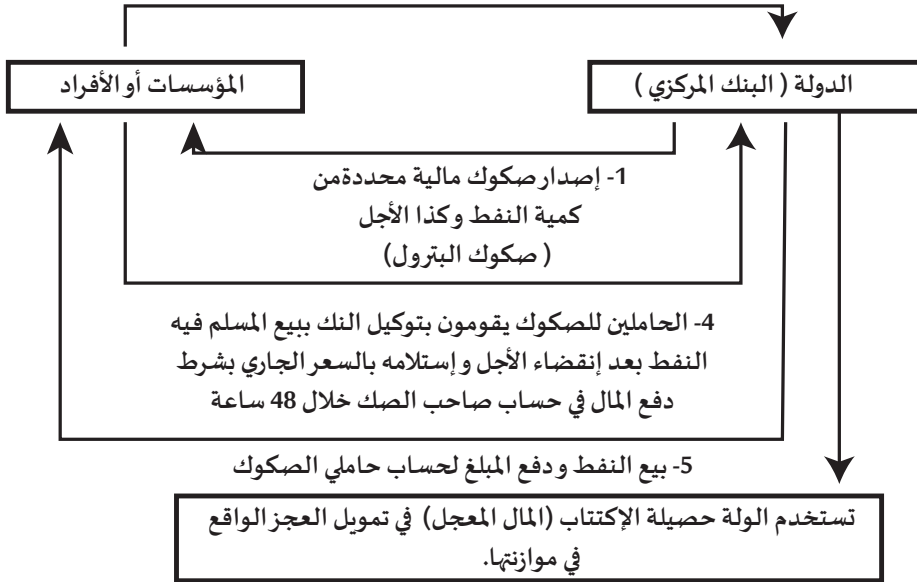
4.1 الصكوك الصادرة على أساس عقد المشاركة: تعد الأسلوب الأمثل للاستثمار الجماعي في النشاط الاقتصادي المعاصر، حيث يصدر هذه الصكوك من لديه مشروع استثماري يرغب في إنشائه، أو مشروع قائم يرغب في تطويره، ولديه رأس مال لا يكفي لإنشاء أو تطوير المشروع ويرغب في الحصول على شريك له في هذا المشروع، وهذا الشريك هو حملة صكوك المشاركة الذين يملكون في المشروع بمقدار إصدار صكوكهم (ناصر و بن زيد، 2014، ص 24).

فهذه الصكوك توفر السيولة الكافية وتشارك في نتائج النشاط من ربح أو خسارة فيمكن تطبيقها في القطاع الخاص، كما يمكن تطبيقها من قبل القطاع العام، وكذلك بخصوص القطاع الخيري (كمال، 2019، ص 54).

5.1 صكوك السلم:

قد يحتاج المنتج حكومة أو شركة أو فردا إلى تمويل عمليات الإنتاج زراعيًا أو صناعيًا أو تعدينيًا أو غيرها، وبدلاً من اللجوء إلى توفير هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة، فإنه يصدر صكوك سلم يبيع المصدر للصكوك بمقتضاها كمية من إنتاجه الزراعي أو الصناعي أو التعديني أو الاستخراجي يسلمها لوكيل حملة الصكوك في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات. ففي هذه الصكوك يبيع المنتج إنتاجه في المستقبل بالجملة ونقداً ويقبض الثمن في الحال، وبالتالي تمويل عمليات الإنتاج والمشاريع الاستثمارية (ناصر و بن زيد، 2014، ص ص 20-21). وتستخدم صكوك السلم على نطاق أوسع من غيرها من الصكوك في توفير احتياجات تمويلية معينة للحكومات، وذلك مثل الاحتياجات العاجلة للسيولة للإنفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة لدى الحكومات (عجز الموازنة)، فتقوم باستخدام صكوك السلم في توفير تلك السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبمواصفات معينة في وقت محدد في المستقبل، حيث تستطيع الدولة استعمال حصيلة صكوك السلم خاصة بالبتترول، وتسمى صكوك البتترول وقد عرفها الدكتور محمد علي القري في دراسته «صكوك البتترول أداة مالية لأذونات الخزانة الحكومية»، على أنها وثيقة تخول صاحبها (أو حاملها) الحصول على برميل واحد من البتترول أو أكثر من أو أقل في تاريخ محدد، وتقوم الحكومة ببيع البتترول سلماً، أي تقبض ثمنه اليوم وتعد بتسليم المبيع في المستقبل (درغال، 2017، ص 93). فصكوك البتترول تمثل أحد الصكوك الحديثة والمتوافقة مع الضوابط الشرعية في التحوط وإدارة مخاطر تقلبات أسعار البتترول في الأسواق العالمية (بوطبة و مرداسي، 2017، ص 45). كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1): مخطط يوضح الأثر التمويلي لصكوك السلم.



المصدر: (درغال، 2017، ص 94)

وتعمل صكوك البترول على مواجهة مخاطر انهيار أسعار البترول والتحوط منها، فهي تعمل على (بوطبة و مرداسي، 2017، ص ص 44-45):

■ تدعيم ميزانية التنمية: يمكن للحكومة أن تحصل على التمويل لتنفيذ المشاريع النافعة عن طريق صكوك البترول، فتحصل اليوم على ثمن البترول الذي ستنتجه غدا، والحكومة عندما تبيع البترول سلما فهي تواجه بالضرورة حدا أعلى لا يمكن لها أن تتخطاه هو قدرتها على إنتاج تلك السلعة ومنه لا تبيع إلا بقدر طاقتها على تحمل الدين.

■ تحقيق الاستقرار في ميزانية التشغيل: إن عملية إصدار صكوك البترول سهلة وميسرة، ولا يكتنفها أي صعوبات أو تعقيدات، لا سيما إذا طور لها سوق للتداول، ومن ثم فإن الحكومات تستطيع خلال أيام أو أقل من ذلك أن تحصل على المال ببيعها البترول سلما بواسطة تلك الصكوك فتسد حاجتها عند بروزها مباشرة.

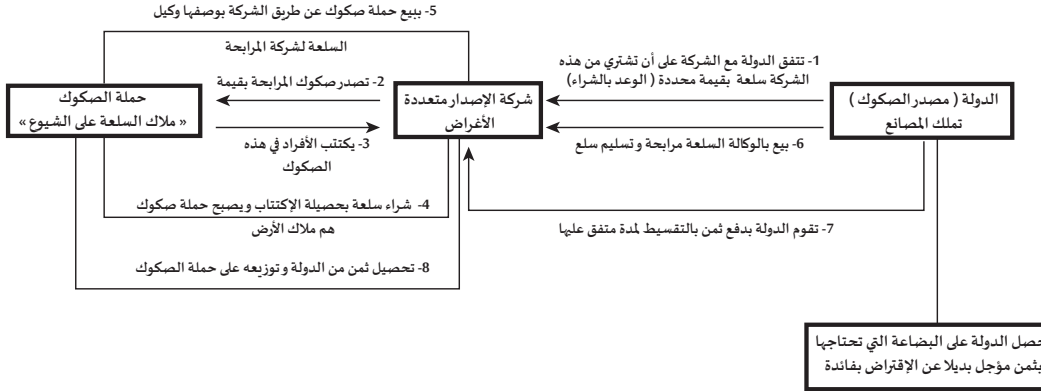
■ التوزيع عبر الأجيال: عندما تبيع الحكومة اليوم البترول الذي ستنتجه غدا إذا فإنها تحمل نفسها

بدين سيتم تسديده في التاريخ المستقبلي، وعندما يتم التسديد فإن الحكومة ستقطع من مواردها عندئذ لهذا الغرض، هذا يعني أن الموارد المالية التي حصلت عليها اليوم لإنشاء مشروع سيدفع جزءا منها المواطنون في السنوات القادمة، أي تحمله للمواطنين ضمن ميزانيتها المستقبلية، ومن ثم يشاركون في تحمل أعباء المشاريع التي يتمتعون بمنافعها.

■ د. تنفيذ السياسة النقدية: لما كانت هذه الصكوك قابلة للتداول ولها سوق يمكن للحكومة وهي مصدر لها أن تستعيدها، فإنها نافعة كأداة لتنفيذ السياسة النقدية، فإذا رغبت في سحب السيولة توسعت في إصدارها، وإذا رغبت في زيادة مستوى السيولة استردت تلك الصكوك.

6.1 صكوك المربحة: إذا احتاجت حكومة أو شركة تمويل شراء سلع أو بضاعة أو عتاد مثل الطائرات والسفن والمصانع .. الخ، على أن تدفع الثمن في أجل محدد دفعة واحدة أو على دفعات، فإنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك المربحة للأمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك وعدا ملزما من مصدرها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عنهم، لشراء بضاعة بمواصفات معينة بثمن محدد مع ربح معلوم، أو مبلغا مقطوعا أو نسبة محددة من تكاليف البضاعة، يدفع في مواعيد محددة وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار نائبا عنهم، لهذه البضاعة وقبضها (درغال، 2017، ص 95).

مخطط رقم (2): يوضح الأثر التمويلي لصكوك المربحة.



المصدر: (درغال، 2017، ص 9)

7.1 صكوك الإجارة بكافة أنواعها: يمكن إصدارها من قبل القطاع الخاص والقطاع الخيري والقطاع العام، إذ يمكن للحكومة أن تستعمل صكوك الإجارة بوصفها بديلا إسلاميا لسندات الدين العام بهدف اقتناء الأصول لمشاريع الحكومة أو تمويل مشاريع البنية التحتية مثل المباني والجسور والمعدات... وذلك من

خلال صكوك إجارة الأعيان. ويمكن الاستفادة من صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الأجل المتوسطة والطويلة، مثل قطاع التعليم والصحية والنقل والاتصالات، وكذلك يمكن الاستفادة من صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية (كمال، 2019، ص 52).

8.1 صكوك المشاركات الزراعية

وتشمل (ناصر و بن زيد، 2014، ص ص 24-26):

أ. الصكوك الصادرة على أساس عقد المزارعة: قد يكون مصدر الصك أو منشئه شركة زراعية تقدم مدخلات الزراعة من البذور والشتلات الزراعية والعمالة المدربة، وتطلب من المكتتبين شراء ما تصدره من صكوك لتمويل شراء مساحات كبيرة من الأرض أو استصلاحها وتخصيصها، فإذا تم قبول هذا الإيجاب واكتتب الناس في هذه الصكوك انعقدت مزارعة بين مصدر الصكوك، بصفته مزارعا بماله وبين جماعة المكتتبين فيه، بصفتهم ملاك الأرض التي اشترت بأموالهم، وترتبت عليها جميع أحكام عقد المزارعة من نسبة توزيع الناتج من الزرع بين مالك الأرض والمزارع وواجبات والتزامات كل منهما.

ب. الصكوك الصادرة على أساس عقود المساقاة: إذا تم الاكتتاب في هذه الصكوك انعقدت مساقاة شرعية بين مصدر الصك وبين المكتتبين فيه وترتب عليها آثارها الشرعية من حقوق وواجبات بين مصدر الصك مالك الشجر، والمكتتبين فيه ويمثلون المساقى، ويقوم ممثل حملة الصكوك بنفسه بإدارة هذه العملية من بدايتها إلى نهايتها، أو عن طريق تعيين مدير إصدار أو استثمار كما تقدم، وله أن يتعاقد مع شركات زراعية أو أفراد للقيام بالأعمال اللازمة لرعاية الشجر مقابل أجور تدفع لهم من حصيلة الاكتتاب. ويجب أن تتضمن نشرة الإصدار طريقة توزيع النتائج من الثمار بين حملة الصكوك ومصدرها.

ج. الصكوك الصادرة على أساس عقد المغارسة: صكوك المغارسة شهادات تصدر لتمويل تجهيز الأرض الزراعية وتوفير مصادر المياه لها، كحفر الآبار ومد شبكات الري والصرف، ثم زراعة شتلات الفاكهة أو غيرها ودفع أجور المهندسين والعمال الزراعيين، وفواتير المياه والكهرباء، ويشارك حملة الصكوك ملاك الأرض في ملكية البساتين أرضا وشجرا، حسب ما يقرره عقد المغارسة ونشرة الإصدار، ثم تباع وتوزع حصيلة بيعها على حملة الصكوك.

ويظهر أن صكوك المزارعات بأنواعها المختلفة تعد أداة جيدة لتدبير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية بصورها المختلف، وهو تمويل يتحمل فيه الممولون حملة الصكوك جميع مخاطر الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة من المحصول أو الأرض المغروسة، وهذا مما يساعد على تنفيذ خطط التنمية الزراعية، وذلك بديلا عن القروض الزراعية حتى الميسرة منها، لأن هذه القروض تحمل المزارع وهو الطرف الضعيف

فمما كامل مخاطر المشاريع الزراعية وهو امر يتنافى مع العدل.

2. أهم المزايا التي يحققها استخدام الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري

يمكن حصر دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية في الجزائر ومن ثم تحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ويجنبها الوقوع في أزمات اقتصادية من خلال ما يلي (بوزيدي، بن عمر، و بن يحيى، 2017، ص ص 10-11):

1.2 تدنية حدة المخاطر المالية: تزايد حدة المخاطر المالية بتناقص مستوى التنوع في مصادر التمويل وأطراف العملية التمويلية، وتجنبنا لهطه المخاطر تقدم الصكوك الإسلامية فرصة إحداث تنوع في أطراف المشاريع الاستثمارية في الجزائر الامر الذي يؤدي إلى توزيع المخاطر بين الأطراف كل حسب عدد صكوكه ومساهمته في رأس المال؛

2.2 تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية: موازنة مع عدم استقرار أسعار النفط الدولية وما نجم عنه من انخفاض حاد في موارد الاقتصاد الجزائري، ومع كثرة المشاريع التنموية وضخامة تكلفتها، فقد شهدت الجزائر صعوبات مالية في تحقيق المشاريع التنموية وأصبحت بحاجة ملحة لتنوع موارد التمويل بما في ذلك الصكوك الإسلامية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام. فالصكوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنى التحتية كالنفط والغاز والطرق... وغيرها، حيث تتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة.

3.2 تخفيض معدلات التضخم: يواجه الاقتصاد الجزائري موجات تضخمية ناجمة عن ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة، وانعكس ذلك في انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، وفي مثل هذا الوضع تعتبر الصكوك الإسلامية وسيلة فعالة لامتصاص السيولة الزائدة في السوق واستخدامها كعنصر فعال ضمن أطر السياسة النقدية ومنح الفرصة للمؤسسات الإسلامية لإدارة السيولة الزائدة المتوفرة لديها؛

4.2 تحقيق مبدأ الشفافية في السوق: من أجل اتخاذ القرارات بشكل صحيح وجذب استثمارات أجنبية ومحاربة الفساد وتقليل حدة الغموض في الاقتصاد الجزائري من الضروري جدا التعامل بأدوات تمويل يتحقق فيها مبدأ الشفافية كما هو الحال بالنسبة للصكوك الإسلامية؛

5.2 تقديم فرص استثمارية لأصحاب الفوائض المالية: باعتبار أن هناك مبالغ مالية ضخمة معطلة لدى

أفراد المجتمع الجزائري لم تودع في البنوك تفادئاً للتعامل الربوي من جهة ولم تستثمر في البورصة لنقص الثقافة البورصية من جهة أخرى، فإنه من المفيد جدا استغلال تلك الأموال لتوفير السيولة في الاقتصاد الجزائري، إذ تعتبر الصكوك الإسلامية قناة جيدة لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار أموالهم.

خامسا: التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وأهم الحلول الممكنة لإرسائها:

1. التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

يعد مشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر أهم المعوقات والتحديات في نفس الوقت، حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري متمثلا في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص، وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق ما يلي (لسود، بولعسل، و بن سعيد، 2018، ص 71):

- الجانب الشرعي: يشكل الجانب الشرعي إشكالات كبيرا في المنظومة المصرفية الجزائرية، لأنها لا تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، وهذا مخالف للدستور الذي ينص في مادته الثانية على أن دين الدولة هو الإسلام.
- قانون النقد والقرض: بالرجوع إلى القانون رقم 90/10 والأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض نلاحظ غياب تام لعقود التمويل الإسلامي، والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها.
- بورصة الجزائر: بالرجوع إلى التقرير السنوي لسنة 2010، رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (السندات الإسلامية)، ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني مدني أو تجاري يحكم فكرة الملكية المقيدة (دون حق الاستعمال) وعدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص SPV التي تقوم عليها هذه الأدوات.
- القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفقتها تمثل حقوق متساوية القيمة ومشاعة في أعيان أو منافع أو حصص في شركات دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها إما أسهم أو شهادات استثمار تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونها عليها.
- على مستوى قانون توريق القروض الرهنية العقارية: بالرجوع إلى القانون رقم 06/05 الصادر بتاريخ 20

فبراير 2006 والمتضمن توريق القروض الرهنية، فغنها لا تتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك، ويلاحظ أن هذا القانون يعرف عملية التوريق بتحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية، أي انه حصر عملية التوريق في الديون العقارية، وهذا لا يتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك والتي تعني تحويل الأصول والموجودات إلى أجزاء، يمثل كل منها صكاً قابلاً للتداول لأغراض الاستثمار في سوق المال وفق الضوابط والمعايير الشرعية.

- قانون الضرائب: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على البيوع كالبيع والسلم وفق القواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة الملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية.

- غياب الإرادة السياسية وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين يشكل عائقاً وتحدياً كبيراً في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال الخطط التنموية للبلد، وكذا غياب القانون المطبق على هذه الصكوك وهو القانون الخاص بالصكوك الإسلامية (بن زراع و عبد الحميد، 2020، ص 117).

2. الحلول المقترحة لإرساء صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

هناك ضرورة لوضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ولوائح تنظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، إضافة إلى تنظيم وتخصيص محاكم قضائية لحماية حملة الصكوك الإسلامية وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يستوجب إدراج تعديلات ضمن المنظومة القانونية الجزائرية وهذا من خلال الآتي (بن زراع و عبد الحميد، 2020، ص ص 115-111):

- وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ينظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية؛ (ناصر و بن زيد، 2014، ص ص 31-28)

- إضافة بند في قانون النقد والقرض يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية (عقود المشاركة، المضاربة في تمويل، إجارة المنافع والخدمات، المرابحة...);

- توسيع مهام اللجنة المصرفية للتحقق من توفر البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالصكوك الإسلامية على نظام متكامل للرقابة الشرعية يكفل التزامها الفعلي بالضوابط الشرعية العامة والخاصة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية؛

- اعتبار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) إطاراً مرجعياً لتقييم مدى التزام المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية بضوابطها الشرعية؛

- على مستوى القانون التجاري، يمكن إضافة فقرة للفصل المتعلق بالقيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة تؤسس للصكوك الإسلامية، وتسمح بإضافة الصكوك الإسلامية كنوع من أنواع القيم المنقولة المتداولة في السوق المالي الجزائري والمذكورة في أحكام القانون التجاري بتداولها في بورصة الجزائر.

- إدراج مادة في قانون الضرائب تنص على أن تعامل عمليات البيع والشراء للصكوك الإسلامية المصدرة ضريبيا كعمليات ائتمان على غرار القروض والائتمانيات الربوية، دون تفضيل أو تمييز تباديا لأي ازدواجية ضريبية قد تتعرض لها هذه العمليات عنملا بمبدأ الحياد الضريبي، مع إمكانية إعفاء عوائد الصكوك الإسلامية المسعرة في البورصة لمدة معينة من الضرائب من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولاً وإدراجاً في البورصة؛

- تعديل التنظيم المتعلق بالشروط المصرفية (أسعار الخدمات المالية الإسلامية) بالسماح بإدراج العوائد المتغيرة للصكوك الإسلامية، مع استبعاد ضمان القيمة الاسمية للصكوك والعائد؛

- التنظيم الاحترازي (معيار كفاية رأس المال)، الأخذ في الاعتبار الطبيعة الاستثمارية للصكوك الإسلامية في ترجيح المخاطر المرتبطة بها، وذلك بالاستئناس بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في هذا الشأن والمتمثل في معيار متطلبات رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية؛

- الاستفادة ومراقبة التجارب الدولية وتأصيل إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر؛

- التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك كأدوات ملكية وليس دين؛

- تحديد مصادر القانون المطبق على هذه الصكوك (القانون الخاص بالصكوك ثم الشريعة الإسلامية)،

ومنح الاختصاص القضائية للأقطاب المتخصصة مع ضرورة تكوينها في هذا المجال؛

- فرض العقوبات الملائمة عند مخالفة الإصدارات للنصوص القانونية المنظمة (المخالفات الشرعية أو التنظيمية)؛

- تشكيل إما هيئة حملة الصكوك في كل إصدار أو هيئة وطنية عامة ممولة من جزء من رسوم الإصدار لحماية مصالح حملة الصكوك؛

- وضع إطار كامل للتشريعات القانونية للتعامل بالصكوك الإسلامية، وذلك فيما يتعلق بالتنظيم القانوني لسوق التداول بالصكوك من جميع جوانبه، مثل قواعد التعامل، تحديد الوكالات المتخصصة في التقييم، تعيين شركات سمسة وشركات وساطة متخصصة ومؤهلة في مجال التعامل بالصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر؛

- العمل على نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية لدى المستثمرين، إلى جانب إنشاء معاهد تعليمية متخصصة ومراكز تدريب تعنى بإعداد الكوادر البشرية المتخصصة في ميدان الصناعة المالية الإسلامية (بن خليفة و حفوطة، 2017، ص 179).

الخاتمة:

تعيش الجزائر وأغلب البلدان الربيعية أوضاعا اقتصادية متأزمة في ظل التقلبات الحادة التي تعرفها أسعار النفط في السوق العالمية، بما لها من انعكاسات سلبية على أوضاعها الاقتصادية الكلية. وعليه تسعى الجزائر إلى إيجاد وسائل وأدوات جديدة لتجميع الموارد المالية لاجتذاب الأموال من السوق غير الرسمية والتعويض عن الهبوط في إيرادات الصادرات والعمل على تنوع الاقتصاد لتقليل اعتماده على النفط والغاز، وذلك عن طريق التوجه نحو المالية الإسلامية، والاستفادة من مزايا الصكوك الإسلامية كأحد أهم الحلول المتاحة للخروج من الأزمة الاقتصادية، وكبديل لمصادر التمويل التقليدية. فالمالية الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة التوجه الجديد نحو تنوع الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع الخاصة والحكومية بتكلفة منخفضة وأجال مختلفة.

نتائج الدراسة: بناء على ما تقدم تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعرضت الجزائر للعديد من الصدمات الخارجية التي كان لها الأثر البالغ على استقرارها الاقتصادي وتوازنها النقدي والمالي؛
 - دفعت الصدمات النفطية بالاقتصاديات الربيعية ومن بينها الجزائر إلى تبني العديد من الإجراءات والاستراتيجيات لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي وتقليص اعتمادها على إيرادات النفط لتمويل مشاريعها التنموية؛
 - تعتبر الصكوك الإسلامية أداة تمويلية فعالة في يد الحكومة والخواص تسمح بتعبئة المدخرات وتمويل مختلف المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية بما يحقق التنوع الاقتصادي في ظل تراجع مداخيل البلاد وشح الموارد المالية بسبب تراجع أسعار النفط؛
 - يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر؛
 - تلعب صكوك البترول دورا مهما في التحوط وإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.
- التوصيات: بناء على نتائج البحث نقدم التوصيات التالية:

- إدراج الصكوك الإسلامية وتداولها في السوق المالي الجزائري واستخدامها كأداة للتحكم في السياسة النقدية؛
- ضرورة سن نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ينظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية؛
- استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، الاقتراض الخارجي والتمويل غير التقليدي؛
- العمل على نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وتطبيقها في أرض الواقع؛
- تكوين وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة في ميدان الصناعة المالية الإسلامية.

المراجع

- مرعزاوي، و بوزيد سايج. (2008). إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي. قدم إلى الملتقى الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- يوسف حسن يوسف. (2014). الصكوك المالية وأنواعها - الاستثمار-الصناديق الاستثمارية-الأوراق المالية والتجارية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- أحمد بن خليفة، و الأمير عبد القادر حفوطة. (2017). مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية في الجزائر. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة(3).
- الطيب داودي، و صبرينة كردودي. (2014). كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- العين الإخبارية. (9، 8، 2020). انخفاض الدينار وارتفاع التضخم.. الجزائر تواجه أسوأ أزمة اقتصادية. تاريخ الاسترداد 10 2، 2021، من <https://al-ain.com/article/dinar-fallen-algeria-facing-worst-economic-crisis>
- إلياس عايدة، و محرز نور الدين. (2019). الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر. المؤتمر الدولي التاسع حول: «الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي. المملكة الأردنية: جامعة اليرموك.
- جمال سويح، و عطاء الله بن طيرش. (2017). تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 1(1)، الصفحات 221-208.

- حسان جبريل. (01 01, 2021). 2020... أزمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد الجزائر. تم الاسترداد من وكالة الأناضول.
- حياة بن زراع، و عائشة عبد الحميد. (2020). تحديات الصكوك الإسلامية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(95).
- الد راشد الخاطر. (2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- راضية لسود، سامية بولعسل، و مسعودة أمال بن سعيد. (2018). تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وأفاقها في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.
- رامي محمد كمال. (2019). الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلا عن السندات التقليدية. مكة، السعودية: دار طبية الخضراء.
- رشيد درغال. (2017). دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة -صكوك السلم وصكوك المراجعة أنموذجين. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 8(1)، 81-100.
- سعيدة طيب، و قداري أحمد. (16 04, 2020). الصكوك الإسلامية كألية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تمويل قطاع الزراعة ولاية تيارت نموذجا بتاريخ: 15/02/2021. تم الاسترداد من [easychair: easychair.org/publications/preprint/12rX](http://easychair.org/publications/preprint/12rX)
- سليمان ناصر، و ربعة بن زيد. (2014). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. المؤتمر الدولي حول:«منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- صبرينة بوطبة، و أحمد رشاد مرداسي. (2017). الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل الاستثمارات ومواجهة انهيار أسعار البترول في الدول النفطية. مجلة الاقتصاد(56)، الصفحات 38-46.
- عبد العزيز قاسم محارب. (2011). الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- فيصل اوعلي اوها. (2018). الصكوك بديل شرعي للسندات وألية جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(79).
- كريم محمد عبد السميع الزهري. (2017). الصكوك المالية نظرة مفاهيمية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(61).
- لمجد بوزيدي، خالد بن عمر، و أحمد ربيع بن يحي. (2017). الصكوك الإسلامية كأداة لخلق فرص تمويلية بديلة للمشاريع والأنشطة الاقتصادية في الجزائر. تم الاسترداد من <http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/handle/123456789/5169>